الفصل الأول

مصر وفلسطين ١٩٤٨ –١٩٥٢

المبحث الأول: إجراءات الحكومة المصرية بعد قراراشتراكها في حرب فلسطين.

المطلب الأول:تشكيل إدارة مصرية في جنوب فلسطين.

المطلب الثاني : مصر وتكوين حكومة عموم فلسطين..

المبحث الثاني : موقف مصر من محاولات ضم الأردن للمنطقة الوسطى من فلسطين.

المطلب الأول مؤتمر عمان.

المطلب الثاني :مؤتمر أريحا.

المبحث الثالث :نتائج وقف القتال بين الجانبين المصري- الإسرائيلي.

المطلب الأول: الهدن المصرية –الإسرائيلية.

المطلب الثاني:مصر والبيان الثلاثي.

المطلب الثالث:مصر ومحاولات ضم قطاع غزة.

المبحث الأول

إجراءات الحكومة المصرية بعد قراراشتراكها في حرب فلسطين.

المطلب الأول :تشكيل إدارة مصرية في جنوبفلسطين

بعد زحف القوات المصرية للاشتراك في حرب فلسطين، شكلت الحكومة المصرية يوم ٢٧ مايو ١٩٤٨، إدارة مصرية في جنوب فلسطين(*)، حيث وصل أول حاكم إداري عام مصري مصحوبا بعدد من الضباط وسلاح الحدود الملكية وبعض الموظفين المدنيين المنتدبين من الوزارات المصرية المختلفة، وكان عمل هؤلاء الضباط في الإدارة والأمن وتلبية طلبات القوات السكرية، أمّا المدنيون فأشرفوا على الإدارات الحكومية في مختلف المجالات(١) .

وقد خول للحاكم العام صلاحيات جميع الاختصاصات التي كانت مخولة للمندوب السامي البريطاني أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين وخاصة اختصاصاته في مجال قانون الأراضي لسنة ١٩٤٠، وضمان قروض المحصولات القصيرة الأجل رقم ١٧ لسنة ١٩٣٥ والمعدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٩، وسلطة قاضي القضاة وقانون صلاحية محاكم الصلح وسلطة إصدار الأوامر والتعليمات واتخاذ كافة التدابير الأخرى التي تقتضيها ضرورة استتباب الأمن وتأمين سلامة القوات المسلحة المصرية وكذلك كل ما يتعلق بالشؤون المدنية والإدارية(٢) .

وهكذا خضعتمنطقة جنوب فلسطين التي كانت تحت الأشراف المصري، والتي سميت لاحقا بقطاع غزة للأحكام العسكرية المصرية منذ البداية حيث كانت إدارة الحاكم العام المصري في تلك المنطقة خاضعة رأسا لوزارة الحربية المصرية، كما نصت المادة رقم ١٨ من القانون الأساسي لقطاع غزة والتي تنص"يعين الحاكم

(*) أطلق لفظ قطاع غزة على تلك المنطقة لاحقا في ١٢ ديسمبر ١٩٥٣ بعد صدور القانون رقم ٦٢١ لعام ١٩٥٣، بموجب المادة الأولى منه التي نصت على أن يسري القانون الأساسي المرفق في المنطقة الواقعة تحت رغاية القوات المصرية بفلسطين والتي يطلق عليها قطاع غزة، للمزيد انظر، عارف العارف النكبة ج٥، صيدا – بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٦٣، ص ١٠١٨- ١٠١٩.

(١) حسين أبو النمل، قطاع غزة، ١٩٤٨- ١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية نه بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٩، ص٢٩.

(٢) الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية لقطاع غزة) العدد ١١، بتاريخ سبتمبر ١٩٥٢.

الإداري العام بمرسوم جمهوري ويكون تابعا لوزير الحربية [١] .واستمر هذا الوضع على ما هو عليه طيلة مدة وجود الإدارة المصرية في قطاع غزة (حتى نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧) .

وتذكر بعض المصادر الأردنية أنه كان تفاهما بين الحكومة الأردنية برئاسة توفيق أبو الهدى وبين رئيس الحكومة المصرية (محمود فهمي النقراشي) على ضم المناطق العربية حسب قرار التقسيم الدولي [٢]، غير أن سير الأحداث تؤكد خلاف ذلك، فقد دخلت مصر حرب فلسطين ولا مطمع لها قي ضم أي جزء من أراضي فلسطين، وأن تأسيس إدارة مصرية كان فقط لتقديم الخدمات المدنية والعسكرية وضبط الوضع القائم.

كما أن الملك فاروق، أكدلأعضاء اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية يوم صدور قرار الجامعة في أبريل ١٩٤٨ على التزام مصر بالقرار الذي نص على " إن دخول الجيوش العربية لفلسطين لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين، وانه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون " [٣] .

وكان طبيعيا أن تواجه الإدارة المصرية عدة صعوبات في جنوب فلسطين، حيث عانت تلك المنطقة مشاكل اقتصادية نظرا لضيق المساحة وكثرة عدد السكان الذي بلغ عام ١٩٥٠، نحو ٢٧٠ ألف نسمة منهم ١٩٠ ألف لأجيء[٤]، وكانت الأجور أقل انخفاضا منها في أية منطقة في الأردن، عدا قلة من كبار التجار والملاك، أمّا باقي السكان دون استثناء سواء من المواطنينأو اللاجئين فكانوا على حافة الفقر والمجاعة وخاصة السكان الأصليين الذين لا يتلقون معونة من وكالة غوث اللاجئين[٥] .

قامت الإدارة المصرية باستصدار سلسلة من القوانين في تلك المنطقة ومنها:

١- قانون استبدال العملة الفلسطينية بالعملة المصرية، وأصبح التداول بالنقد المصري منذ أبريل ١٩٥٠، وسمح للنقد الفلسطيني بالتداول حتى يونيو ١٩٥١، وتم استبدال الجنيه الفلسطيني ب ٩٧٥ مليما مصريا[٦] .

---

(١) عارف العارف، النكبة ج٥، مصدر سابق، ص ١٠٢١.

(٢) إدارة الصحافة والنشر، وحدة ضفتي الأردن، وقائع ووثائق، عمان -إدارة الصحافة والنشر، ١٩٥٠، ص ١٣.

(٣) محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، مصدر سابق، ص ٣١١.

(٤) عارف العارف، تاريخ غزة، القدس، دار الطباعة، ١٩٥٣، ص ٦٠.

(٥) أحمد صادق سعد وعبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٧٠، القاهرة، اتحاد الكتاب، ١٩٧٥، ص ٢٩.

(٦) الوقائع الفلسطينية، العدد ٢، بتاريخ ٨ أبرسل ١٩٥١.

٢- قانون استيراد البضائع، صدر في ١٣ ديسمبر ١٩٥٠، الذي نص على "أن مراقبة النقد الأجنبي بمصر لا ترى مانعا من استيراد بضائع بالعملة الإسترلينية المخصصة لهذه المنطقة من بيروت و غزة رأسا بالمراكب الشراعية دون مرورها بالموانى المصرية، شرط أن يقدم المستورد إلى مراقبة التموين الشهادات الجمركية التي تثبت وصول هذه البضاعة إلى غزة لاعتمادها " [١] ..

٣- قانون الصادرات الذي اشترط رد فعل قيمة البضاعة المصدرة من هذه المنطقة عن طريق البنوك أو تقديم شهادات الجمارك بالقيمة المستوردة بمقتضى طلبات استيراد، ونص القانون على اتخاذ الإجراءات القانونية من كل من لا يسترجعقيمة البضاعة بطريق البنك المستورد بقيمتها بضاعة من الخارج خلال ستة أشهر من تاريخ التصدير[٢] .

٤- ويرى محمد علي خلوصي، أن السياسة الاقتصادية للإدارة المصرية كانت تتركز نحو مشاريع التنمية الاقتصادية لخدمة السكان الأصليين[٣]، والصحيح أنه لم يكن في قطاع غزة مشاريع تنموية لا على مستوى السكان الأصليين ولا على مستوى اللاجئين، وانكمشت الصناعات الحرفة و التقليدية وخاصة صناعة النسيج، وسرعان ما حلت محلها بعض الصناعات الكمالية كالملابس الجاهزةبأسماء وماركات أجنبية[٤] .

ولم تقم الإدارة المصريةبتوفير فرص العمل للسكان، وحتى أراضي الجفتلك الرملية الحكومية التي كانت تحت سيطرة تلك الإدارة لم تكن تسمح لأي من السكان باستخدامها أو استصلاحها، وكان في ذلك فرصة للإدارة المصرية لتوفير بعض فرص العمل وتشغيل عدد من اللاجئينفيها بتسليمها لهم، فعلى سبيل المثال كان في مدن رفح، خان يونس، دير البلح، غزة، جباليا و بيت حانون مساحات من تلك الأراضي الرملية ووضعت الإدارة المصرية يدها عليها ولم تعمل بهاشيئاولم تقم باستثمارها ولم تسمح للأهالي باستثمارها[٥] .

وقد ذكر عبد الرحمن عوض الله أن "حكم الإدارة المصرية في قطاع غزة كان حكما قمعيا وفاسدا، وكان الضباط الذين يديرون شؤون لقطاع، لكون العديد منهم من

---

(١) الوقائع الفلسطينية، مصدر سابق، العدد ٩ بتارخ ٣١ ديسمبر ١٩٥٠.

(٢) المصدر نفسه، والعدد.

(٣) محمد علي خلوصي، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، ١٩٤٨-١٩٦٦، القاهرة المطبعة التجارية المتحدة، ١٩٦٧، ص ٤٠.

(٤) أحمد صادق سعد وعبد القادر ياسين، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٥) مذكرة الهيئة العربية العليا للحكومة المصرية في ٣ يناير ١٩٥٣، محفوظات مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت (وثائق غير منشورة).

الضباط القدامى، استطاعوا أن يقيموا علاقات (مشبوهة) معكبار تجار غزة و شاركوا فـي عمليـات التهريـب، ليثـروا بسـرعةوبطريقة غيـر مشـروعة.... –إلا أنـه أكـد أن الشكل العام للإدارةالمصرية كان وطنيا فقال_إنها إدارة وطنية كانت مضطرة إلى أن تعكس سياسةالحكومة المصرية بمعنى معاداتها للاستعمار والصهيونية، ولكنها داخليا كانت إدارة غير سوية بمعنى أنها قمعية فاسدة [١] .

وتعقيبا على ما سبقنتساءل: أين النظام الديمقراطي الذي كان سائدا في أي بلد عربي آنذاك؟ ثم ماذا يمكن للإدارة المصرية أن تعمل و هي إدارة عسكرية خاضعة لأحكام عسكرية؟

والباحث يوافق ما ذكره عبد الرحمن عوض الله حول تعاون بعض كبار الضـباط مـع كبـار تجـار غـزة والمهـربين ليثـروا بسـرعة، ومـع ذلـك فـان الادارة المصرية بصفة عامة كانت حريصة على سمعتها في القطاع، فكان مجرد أي بلاغ عن سوء تصرف لأي من الضباط المصريين، يُعمل له تحقيق و من تثبت إدانته يعاقب ويتمترحيله من قطاع غزة [٢]، وقد ربطت الروح الوطنية سكان قطاع غزة بمصر أكثر مما ربطت سكان الضفة الغربية بالنظام الأردني [٣]

المطلب الثاني: مصر وتكوين حكومة عموم فلسطين..

كتب أحمد فراج طابع (قنصل مصر في فلسطين آنذاك) إلى حكومته في ٢١ يناير ١٩٤٨، بخصوص تشكيل حكومة فلسطينية قائلا "إن الوقت غير ملائم لتأليف هذه الحكومة لأن تأليفها سيثير الملك عبد الله وبغضب العراق وليس من المصلحة أن يحدث ذلك في هذا الوقت....إن تأليفها سيشغل الفلسطينيين بالتزاحم على كراسي الحكم ويصرفهم عن الجهاد وسيكون ضررها أكثر من نفعها...أشرت على الحكومة المصرية في تقاريري في مناسبات مختلفة بأن تتريث في موقفها على إنشاء هذه الحكومة التي لن تقوم بأيعمل نافع" [٤] .

أمّا الهيئة العربية العليا الفلسطينية فقد كانت دائمة الإلحاح على دول الجامعة العربية تطالبها الموافقة على تكوين حكومة فلسطينية، وتكرر طلبها منذ أول يناير ١٩٤٨، أسوة بما فعلته الوكالة اليهودية التي شكلت هيئة مسؤولة لتولي إدارة البلاد فـور انتهـاء الانتـداب البريطـاني عـن فلسـطين غيـر أن دول الجامعـة العربيـة كانـت

---

(١) مقابلة أجراها الباحث بنفسه يوم الأحد بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٨٣. بمدينة دمشق،

(٢) مقابلة الباحث مع محمود مقداد بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٨٥، بطرابلس.

(٣) أحمد سعد صادق وعبد القادر ياسين أ مرجع سابق، ص٣٠.

(٤) أحمد فراج طايع، صفحات مطوية عن فلسطين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧، ص ١٤٧-١٤٨.

ترفض الطلب، إرضاء للملك عبد الله وبريطانيا [1]، وتكررت مطالبة الهيئة العربية العليامن جديد بتشكيل حكومة فلسطينية، غير أن دول الجامعة العربية كانت ترفض ذلك.

وبعد انعقاد الهدنة الثانية في ١٨ يوليو ١٩٤٨، بدأت الجيوش العربية نواجه عدة صعوبات داخل فلسطين لنشوب الخلافات والتباين في وجهات النظر بين الحكومات العربية، وتحت ضغط تلك الظروف وأمام استمرار إلحاح الهيئة العربية العليا وافقت معظم دول الجامعة العربية على تأسيس إدارة فلسطينية، فأصدر الأمين العام للجامعة (عبد الرحمن عزام) في يوليو من نفص العام قرارا بأسماء الأعضاء الذين ستشكل منهم هذه الإدارة الفلسطينية وبالسلطات المخولة لهم على الشكل التالي[2] .

١- أحمد حلمي باشا، يتولى رئيس المجلس والشؤون الإدارية العامة.
٢- جمال الحسيني، يتولى الأمن العام.
٣- عوني عبد الهادي، يتولى الشؤون الاجتماعية.
٤- الدكتور فخري ألخالدي، يتولى الخدمات الصحية.
٥- سليمان طوقان، يتولى شؤون المواصلات.
٦- علي حسنه، يتولى أمر القضاء.
٧- رجائي الحسيني، يتولى شؤون الاقتصاد الوطني.
٨- يوسف صهيون، يتولى شؤون الدعاية (الإعلام.
٩- أمين عقل، يتولى الشؤون الزراعية.

لقد علّق قنصل مصر في فلسطين آنذاك(أحكد فراج طايع) على هذه القائمة بأنه روعيت فيها المجاملات حيث تم اختيار أعضاء اللجنة المذكورة من أشخاص كان يجب أن لا يعينوا، وترك أشخاص كان يجب تعيينهم فيهاوأشار أيضا أن هذه اللجنة كانت نتيجة مساعي المفتي (محمد أمين الحسيني) [3] .

ومهما قيل في تشكيل هذه الإدارة الفلسطينية، فقد اشترطت دول الجامعة عليها، ألا يكون من اختصاصها الشؤون السياسية العليا، من هنا يتضح للباحث كم كانت فكرة إنشاء مثل تلك الإدارة المدنية سخيفة، فكيف تنشأ إدارة فلسطينية يمكنها أن توازي ما فعله الصهاينة في المناطق التي سيطروا عليها ثم لا يكون من اختصاصاتها الشؤون السياسية؟.

---

(١) فلسطين، نشرة الهيئة العربية العليا العدد ٣٠، ١ أغسطس ١٩٦٣.وانظر أيضا: محمد أمين الحسيني، مصدر سابق، ص ٥٨.
(٢) -محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، مصدر سابق، ص١٩٠-١٩٤
(٣) أحمد فراج طايع، مصدر سابق، ص ١٤٨.

وعلى الرغم من ذلك فان هذه الإدارة الهزيلة المقترحة لم تر النور وظلت حبرا على ورق مثلها في ذلك مثل الكثير من قرارات الجامعة العربية، حيثمارست الأردن وبريطانيا ضغطا شديدا على بقية الدول الأعضاء في الجامعة وبخاصة مصر واقتنعوا بالعدول عن تلك الفكرة [١] .لأنه كان هناك مخططا بريطانيا آخر متفق عليه مع الملك عبد الله يضم القسم الأوسط الشرقي من فلسطين (الضفة الغربية)، وبذلك تكون إمكانيةبقاء القوات البريطانية في هذه المنطقة، حيث كانت المعاهدة البريطانية –الأردنية المنعقدة في ١٥ مارس ١٩٤٦، تسمح بتواجد القوات البريطانية في أراضي الأردن أو أية أراض تقع تحت سيطرتها.

غير أنه سرعان ما نشأ محورا آخا بين مصر وسورية والسعودية كان يهمه إحباط مشروع دمج القسم الأوسط الشرقي من فلسطين بالأردن، فقررت تلك الدول بالتشاور مع الهيئة العربية العليا وأمين عام الجامعة العربية بصورة خاصة، وفي اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية الذي انعقد في الأسبوع الأول من سبتمبر١٩٤٨، تقرر تشكيل حكومة فلسطينية وتكوين مجلس وطني فلسطيني يمثل الشعب وتكون الحكومة مسئولة أمامه[٢] .

أمّا الأسباب الأخرى التي دفعت اللجنة السياسية للجامعة العربية إلى الإسراع في تشكيل الحكومة الفلسطينية فهي:

١- قرب انعقاد الجمعية العامة (General Assembly) للأمم المتحدة يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨، وضرورة تقديم ممثلين لحكومةفلسطينية عربية أمامها، كما اعتزم الصهاينة أن يفعلوا[٣] .

٢- تقرير الكونت فولكبرنادوت(ممثل الأم المتحدة) الذي أشار فيه أنه لم لم ير بادرة تدل على رغبة العرب في إنشاء حكومة فلسطينية، لذلك اقترح دمج الصم الأوسط الشرقي من فلسطين بشرق الأردن [٤] .

٣- إن إبقاء الفلسطينيين مبعدين عن قضيتهم وعدم تشكيل حكومة منهم، يعفيهم من كل مسؤولية للأحداث الجسام التي ترتبت على تدخل الدول العربية في حرب فلسطين [٥] .

---

(١) مجموعة باحثين، الفلسطينيون في الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٥٨٧.وأنظر نشرة الهيئة العربية العليا مصدر سابق، ص ٨، ٩.

(٢) نشرة الهيئة العربية العليا مصدر سابق..

(٣) محمد عزو دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، مصدر سابق، ص ٢١٠.

(٤) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، ص ٩٥٥ وثيقة رقم ٢٢٣.

(٥) فلسطين، نشرة الهيئة العربية العليا / مصدر سابق، ص ٩.

٤- إن الحكومات العربية وجامعتهم، أرادت أن تعمد كبش فداء تحمله مسؤولية الهزيمة من ناحية والقول بأن الدول العربية لم تمنع قيادة الشعب الفلسطيني من ممارسةدورها.

٥- يرى جلوب(Gub) أن تشكيل حكومة فلسطين كان مناورة من جامعة الدول العربية بقيادة مصر لأمرين هما [١] :

أ- أن تحول دون أن يتسع نفوذ الملك هبد الله،

ب-أن تجعل الشعب الفلسطيني تابعا لمصر.

والباحث يميل على القول أن إنشاء حكومة عموم فلسطين كانت جهدا مصريا لمواجهة المخطط الأردني القاضي بضم القسم الأوسط الشرقي من فلسطين، ومن هنا جاء سماح الحكومة المصرية للإدارة المنية بعد اجتماعها في مدينةغزه (التي كانت تحت السيطرة المصرية) يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٤٨، وقررت اعتبار نفسها حكومة للبلاد باسم حكومةعموم فلسطين Palestine All Government)) .

وكانت تتكون من:أحمد حلمي عبد الباقي رئيسا وعشرة من الوزراء هم:جمال الحسيني وزيرا للخارجية، الدكتور فخري الخالدي، عوني عبد الهادي، علي حسنه، رجائي الحسيني، يوسف صهيون، أكرم زعيتر، أمين عقل وميشيل أبكاريوس [٢]

إذا طالعنا أسماء هذه الحكومة وأسماء الهيئة العربية العليا التي شكلت عام ١٩٤٨ بموافقة مجلس الجامعة العربية في دورته التي انعقدت يوم ١٢ يونيه من نفس ألعام، يتضح لناأن غالبية الأسماء من أتباع الحاج محمد أمين الحسيني، كما نلاحظ أيضا أن خذه الحكومة لم يدخلها أحد من عائلات النشاشيبي وطوقان والشواوالدجاني التي كانت موالية للملك عبد الله.

المهم أن الناس استبشروا خيرا لدى سماعهم بتشكيل حكومة فلسطينية، وتحمسالضابط الأردني عبد الله الدتل، فأرسل إلى رئيس الحكومةالفلسطينية رسالة شفوية سرية أخبره فيها بما يلي " إذا صحي الأخبار وعزمتم على تأليف جيش عربي فلسطيني من أجل الاستمرار في الجهاد فاني أتطوع للعمل جنديا في هذا الجيش، وأضع نفسي تحت الطلب " [٣] . كما بعث رسالة بنفس المعنى إلى الحاج كحمد أمين الحسيني [٤] .

---

(١) مذكرات جون باجوت غلوب، جندي مع العرب، تعريب: لجنة من الجامعيين، بيروت، دار النشر للجامعيين، ط٢، ١٩٦٣، ص ٦٣.

(٢) عبد الله الدتل، كارثة فلسطين، القاهرة مطبعة مصر، ١٩٥٩، ص٣٤٢. انظر: ملف المؤتمر الوطني الفلسطيني، محفوظات مركز الدراسات الفلسطينية (غير منشور).

(٣) عبد الله التل، مصدر سابق، ص ٣٤٢.

(٤) المصدر نفسه.

وتحت رعاية الحكومة المصرية وبدعممنها ـ تقدمت حكومة عموم فلسطين ببرنامج عمل تضمن ما يلي[١] :

١- إعلان استقلال فلسطين حكومة ديمقراطية ذات سيادة قومية وعاصمتها القدس بحدوده قبل ١٥ مايو ١٩٤٨.
٢- العمل على إنقاذ فلسطين وصد العدوان عنها بتعبئة قوى الأمة العربية.
٣- العناية بأسر الشهداء والمصابين من المناضلين.
٤- تنظيم حياة اللاجئين والعمل على إعادتهم إلى مدنهم وقراهم.
٥- ضمان الحريات الدينية والمدنية والشخصية لكافة الديانات.
٦- ضمان حرية العبادة لكافة الطوائف الدينية وصيانة الأماكن المقدسة.
٧- تعويض الذين لحقت بهم الأضرار.
٨- تنظيم جهاز الحكومة وإعادة الحياة الطبيعية للبلاد.
٩- تعمير المعاهد العليا والمؤسسات العلمية.

وباستقراء هذه البنود يتضح لنا أن برنامج الحكومة الفلسطينية جاء خاليا من خطة سياسية محددة وبالتالي فان هذا يعني التزام الحكومة الفلسطينية بالخط السياسي للحكومة المصرية، فقد وصل محمد أمين الحسيني من القاهرة إلى غزة يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٤٨، بمعاونة من الضباط الأحرار في مصر بالرغم مما اتخذته السلطات المصرية من وسائل لمنعه من السفر[٢] .

غير أن الباحث يشك أن يكون الحاج محمد أمين الحسيني، استطاع الوصول إلى مدينة غزة دون علم من السلطات المصرية، حيث أن القطاع كان تحت إشراف الإدارة المصرية مدنيا وعسكريا منذ وقت مبكر (٢٧ مايو ١٩٤٨) تم أنه قدم لحضور المؤتمر الوطنيالذي سيعقد علنا وبإيعاز من الحكومة المصرية، وكان بإمكانها إلقاء القبض عليه وترحيله أو منعه من الحضور، وقد أكد محمد عزة دروزهللباحث أثناء مقابلة معه أنالدعوة لعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني كانت بإيعاز من مصر للهيئة العربية العليا، حتى تكتسب حكومة عموم فلسطين الشرعية [٣] .

بدأتالهيئة العربية العليا في توجيه الدعاوى إلى مائة وخمسين عضوا فلسطينيةارتأت الهيئة أنهم يمثلون الشعب الفلسطيني مثل رؤساء البلديات وأعضائها ورؤساء وأعضاء الغرف التجارية وأعضاء اللجان القومية والهيئاتالأخرى والأحزاب، فاستجاب لهذه الدعوةمنهمنحو تسعينشخصا، تجمعوا في مدينة غزة، وتلاحظ أنغالبية الذين لم يتمكنوا من الحضور، كانوا تحت الحكم الأردني.

---

(١) محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، مصدر سابق، ص٢١٠-٢١٣.
(٢) محمج أمين الحسيني، مصدر سابق، ص ٨٤.
(٣) مقابلة الباحث معه بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٨٣، بدمشق.

وقد أرسلت عدة برقيات إلى مؤتمر غزة والمحفوظةنسخ منهافي مركز الأبحاث الفلسطينية ببيروت ومنها:

برقية من القدس بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٤٨، إلى رئيس حكومة عموم فلسطين في غزة وقعها يعقوب الحسيني وزكي عبد الرحيم وعبد الرحمن عريقات وأديب الريماوي وشحاده حسونه، نصها كالتالي "منعنا من قبل السلطة الأردنيةللحضور إلى غزة نؤيدكم وأعضاء حكومتكم " (١) . وبرقية بالتاريخ نفسه لذات الجهة موقعة باسم كامل عريقات ذكرت أنه فهم من مصادر موثوقة أن كل شخص يذهب لحضور اجتماع غزة سيوضع عند عودته في السجن ولن يصرح له بالعودة إلى بلدته من قبل السلطات الأردنية، وبرقية ثالثة بتوقيع منيف إلى الفتياني * بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٤٨، نصت على أن "الملك عبد الله احنجز جمال الحسيني بأريحا وبدلا من السماح لمندوبي أريحا بالحضور نقلهم حاكمها العسكري (ذوقان الحسين) بالقوة إلى عمان فجر أمس لحضور الاجتماع المزيف الذي أقيم فيها " (٢) .

انعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني بمدينة غزة برئاسة الحاج محمد أمين الحسينيفي الفترة ما بين ٣٠ سبتمبر حتى ٣أكتوبر ١٩٤٨، وصدر عنه عدة قرارات، سياسية، عسكرية، قانونية، مالية وإدارية وكان من أهمها ما يلي (٣) :

١-اعلان استقلال فلسطين.

٢- اعتبار علم الثورة العربية، علم فلسطين.

٣ - رفض إقامة دولة للصهاينةداخل فلسطين، وناشد المؤتمر الأمة العربية والإسلامية الأخذ بيد الشعب الفلسطيني وتمكينه من إحباط المؤامرة.

٤-رفض تقرير الكونت فولك برنادوت رفضا قاطعا.

٥ -الاستمرار في الجهاد والعمل على مساعدة اللاجئينوعائلات الشهداء.

٦-ا لدعوة إلى التجنيد العام.

٧ - تثبيت القوانين التي كانت قيد الإجراء قبل انتهاء الانتداب البريطانيوتأليف لجنة لتحقيق ذلك.

٨- تفويض حكومة عموم فلسطين عقد القروض المالية.

---

(١) عصام سخنيني، ضم فلسطين الوسطى إلى شرق الأردن، مجلة شئون فلسطينية العدد ٤٠، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، ديسمبر ١٩٧٤، ص ٥٩.

(*) الأول هو منيف الحسيني والثاني هو الطاهر الفتياني، أنظر: اميل الفوري، فلسطين عبر ستين عاما، ١٩٢٢-١٩٢٧، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٣، ص ١٩٤.

(٢) عصام سخنيني، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٣) ملف أوراق المؤتمر، مصدر سابق، وأنظر أيضا: محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، مصدر سابق، ص٢١٢-٢١٣.

وبتفحص هذه القرارات نجد أنها ليست لها صفة نافذة، فالظروف التي انعقد فيهاالمؤتمر الوطني الفلسطيني كانت بالغة السوء عسكريا وسياسيا، و هذا ما أكده رئيس المؤتمر الحاج محمد أمين الحسيني إذ قال: "إننا في هذه الظروف الحرجة نعمل للذود عن استقلالنا...فقد أصبنا بكارثة عظمى "[1].

وجاءت هذهالقرارات متأخرةجداولا معنىلها وكان معظمها للاستهلاك المحلي، فقد حصل الانهيار في كل شيء، فمن حصار القوات المصرية في مدينة الفالوجا إلى تصفية المتطوعين و قوات الجهاد المقدس إلى محاولة الأردن إلحاق القسم الأوسط الشرقي من فلسطين بالمملكة الأردنية.

انتهت مهمة هذا المؤتمر في اللحظة التي انتهت فيها أعماله، ولم يجتمع بعد ذلك مطلقا.

(١) ملف أوراق المؤتمر، مصدر سابق.

المبحث الثاني

موقف مصر من محاولات ضم الأردن للمنطقة الوسطى من فلسطين

المطلب الأول مؤتمر عمان

قامت الحكومة الأردنية بعقد مؤتمر عمان في أكتوبر ١٩٤٨، في ذات الوقت الذي انعقد مؤتمر غزة، وتشكلت اللجنة التحضيرية من الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، حكمت التاجي الفاروقي، الشيخ مصطفى الأنصاري، عزت الكرزون، الشيخ سعد الدين العلمي وعجاج نويهض[١]. وكان جميع هؤلاء من أشد المعارضين لسياسة الحاج محمد أمين الحسيني والهيئة العربية العليا والحكومة المصرية[٢].

أتخذ مؤتمر عمان عدة قرارات لعل من أهمهاالقراران، رقم ١٢ ورقم ١٣ فهما يمثلان الهدف والغاية من انعقاده، فنص القرار رقم ١٢ على "نظرا للصلات الوطنية والروابط القومية بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، فان المؤتمر يًعلق على صاحب الجلالة الملك المعظم أكبر الآمال في حفظ حقوق عرب فلسطين وصيانة عروبتها ومقدساتها، والمؤتمر واثق كل الثقة من أن جلالته لن يقبل أن تفرض على عرب فلسطين حلول من قبل تلك الفئة من متزعمي فلسطين سابقا الذي ضج الشعب الفلسطيني خلال الثلاثين عاما الماضية من سوء تصرفاتهم وأنانيتهم، **والمؤتمر يفوض جلالته في كل خطوة يخطوها في سبيل حل قضية فلسطين، ويعتبره المرجع الوحيد لعرب فلسطين الذين منحوه كل ثقتهم واخلاصهم وأكبر ولائهم ووفائهم** "[٣].

أمّا القرار رقم ١٣ فكان ينص على: **" يقرر المؤتمر إرسال برقيةللهيئة العربية العليا يشعرها بأنه نزع عنها ثقة عرب فلسطين فهي لا تمثلهم ولا يحق لها أن تنطق باسمهم أو تعبر عن رأيهم لأن الحكومات العربية قد احتضنت قضية فلسطين وهي وديعة بين أيدي ملوك العرب الذين يطمئنالشعب الفلسطيني إلى مساعيهم..."**[٤].

واضح جدا أن هذين القرارين كانا ردا على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في غزة، ففي الوقت الذي استنكر فيه مؤتمر عمان قرارات مؤتمر غزة وطالب بعدم شرعية أعماله، نادى بجلالة الملك عبد الله ملكا على الأجزاء المتبقية

---

(١) مقابلة الباحث مع حسن علي الصبارين (أبو حلمي)يوم السبت ٣٠ يوليو ١٩٨٣، بدمشق.
(٢) بهاء الدين شوقي الرفاعي، المذبحة، بيروت، مؤسسة دار الحياة، ١٩٨٣، ص ٢٠٨.
(٣) عصام سخنيني، مرجع سابق، ص ٥٩.
(٤) المرجع نفسة.

من فلسطين، فشكّل بذلك خطوة سياسية فلسطينية بايعاز من الأردن لإكساب الملك عبد الله الشرعية بتفويض فلسطيني وبالتالي الاستناد على هذه الشرعية لحل حكومة عموم فلسطين المشمولة بالرعاية المصرية والتي كانت تطالب بأن تكون صلاحياتها شاملة لكافة الأراضي الفلسطينية.

هكذاتشكل محورين للصراع الفلسطيني – الفلسطينيبرعايتينالأولى مصرية والأخرى أردنية، ولكن لماذا تلك المحاور وعلى ماذا؟

لقد اغتصب الصهاينة آنذاك٧٨ % من فلسطين!

المطلب الثاني: مؤتمر أريحا

خطا الملك عبد الله خطوة أخرى في إجراءاته الهادفةإلى ضم المنطقة الوسطى من فلسطين، فأمر بعقد مؤتمر أريحا في ١ ديسمبر من نفس العام، برئاسة الشيخ محمدا لجعبري (رئيس بلدية الخليل) واتخذ المؤتمر عدة قرارات منها [١].

١- المطالبة بوحدة الأراضي الأردنية الفلسطينية.

٢- مبايعة الملك عبد الله ملكا على فلسطين كلها.

وردا على هذا المؤتمر هاجمت الحكومة المصريةالأطماع الأردنية الواضحة في فلسطين، فاستدعى الملك فاروق رئيس ديوانه وكلفه بإبلاغ ممثلي الحكومات العربية برسالة شفوية تضمنت مايلي: "إن كلمة الدول العربية مجمعة على تحرير فلسطين، وان الجيوش العربية قد نهضت بهذه الرسالة في ظل عهد واضح المعالم والحدود قطعته على نفسها (وأضاف) إنه قد تلقى أنباء تفيد أن مؤتمرا عقد في أريحا وشهده اللاجئون، وقد اتخذ هؤلاء المجتمعون قرارات طالبوا فيها بضم فلسطين إلى الأردن، والذين شهدوا المؤتمر هم بالنسبة لمجموع عرب فلسطين.....إن عملهم استبدادا بالأكثرية....وإن مصر لم تضح بدماء أبنائها ليلقى بمستقبل فلسطين بين أيدي المجتمعين بأريحا " [٢].

كذلك ندد أمين الجامعة العربية (عبد الرحمن عزام) بمؤتمر أريحا وأعلن رفض قراراته وأنكر حقه في التكلم باسم الشعب الفلسطيني، وأصدرت جماعة كبار علماء الأزهربيانا كفّرت فيع الملك عبد الله بصفته خارج عن الإجماع العربي وعن مقررات الجامعة العربية، وتبع ذلك موجة من الحملاتالإعلامية والبياناتوالبرقيات من هيئات رسمية مصرية وشخصيات مصرية والصحافة ضد السياسة الأردنية تجاه ضم الأراضي الفلسطينية [٣].

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، ص ٩٦٥ وثيقة رقم ٢٢٧.

(٢) محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، مصدر سابق، ص ٢١٤-٢١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٢١٥.

المبحث الثالث

نتائج وقف القتال بين الجانبين المصري و الإسرائيلي.

المطلب الأول: الهدن المصرية – الإسرائيلية

دخلت الجيوش العربيةفلسطين في منتصف مايو ١٨٤٨، وبعد أقل من أسبوعين على بداية الحرب تدخل مجلس الأمن لوقف القتال، طالبا من الجانبين المتحاربين العربي والإسرائيلي عقد هدنة بينهما لمدة أربعة أسابيع تحت إشراف الوسيط الدولي (الكونت فولك برنادوت) وعدد من المراقبين الدوليين، وفي بداية الأمر رفض اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية وقف القتال وأرسل أمين الجامعة إلى مجلس الأمن رسالة في ٢٧ مكن نفس الشهر جاء فيها "إن الشعوب العربية قاطبة حريصة على أن يستقر السلم في فلسطين.... على أن هناك من الأسئلة المهمة لا بد من توجيهها أولا: هل يمنع وقف القتال تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين؟

ثانيا:هل يمنع تصدير الأسلحة أليهم؟

ثالثا:هل يجعل الإرهابيين يكفون عن أعمال العنف ويضمن للعرب سلامتهم؟

وختم البيان بأن الجامعة العربيةعلى استعداد لدراسة أي اقتراح يقدمه المجلس في غضون ثمان وأربعين ساعة لحل مشكلة فلسطين[١] .

أصدر مجلس الأمن قرارا بوقف القتال في ٢٩مايو ١٩٤٨، بناء على التدخل الأمريكي وكذلك بريطانيا التي هددت بوقف السلاح عن مصر والعراق والأردن إذا لم تستجب تلك الأقطار للقرار الدولي، فاستجاب الجانب العربي وكذلك الجانب الإسرائيلي وأوقف القتال وتم فرض الهدنة الأولى [٢] .

يؤكد الضابط الأردني عبد الله التل أن موافقة أعضاء اللجنة السياسية للجامعة العربيةعلى تلك الهدنة كانت أكبر خطيئة في تاريخ الحروب بالشرق العربي حيث تم السماح بفك الحصار عن نحو مائة ألف من الصهاينة المحاصرين في مدينة القدس، كانوا على وشك التسليم أو الموت جوعا وعطشا [٣]، وهو ما أكده الأخوان كيمشي فأشارا إلى ما كانت تعانيه القوات الإسرائيلية المحاصرة في القدس من شدة وضيق ولم يكن أمامهم إلا التسليم أو الهزيمة، [٤]، وقد أيد هذا القول وكيل القنصل العام

---

(١) أكرم زعيتر، مصدر سابق، ص ٢١٩.

(٢) انظر الوثائق البريطانية (ملف المراسلات العامة) 75295 / 371 F.O.

(٣) عبد الله التل، مصدر سابق، ص ٢٠٣.

(4) Kimche ،John and David. Both Side of the hill ،London ،1960 P ،181-187.

الأمريكي في القدس فقال: "إن قرار مجلس الأمن الذي فرض الهدنة الأولى هو وحده الذي أنقذ إسرائيل من الدمار وحال دون سحقها على يد الجيوش العربية [١] .

موقف مصر بعد الهدنة الأولى:

كان على مصر وغيرها من الدول العربية، أن تعد نفسها لجولة قادمة فتعمل على تكملة النقص في العدد والعتاد والتنوين والتسليح والتدريب وكل ما الإعداد الحربي لمغرقة قادمة، فهل فعلت مصر ذلك، وماذا كان يشغل القيادة المصرية وتذاك؟

لقد انشغلت هذه القيادة بأمور تافهة تتمثل في إعداد التقارير الكاذبة والمبالغ فيها في تصوير الانتصارات التي أحرزها الجنود المصريون على العدو، وقد صوّر جمال عبد الناصر بمرارة موقف القيادة المصرية أثناء الهدنة الأولى فقال:

"وكان الذي يشغلها على ما يبدو في ذلك الوقت هو إعداد التقاريرالضافية عما جريمن يوم المعركة حتى بدأت الهدنة، وكان أبرز ما اهتمتبه قيادتناوأسهبت في وصف تفاصيله هو، كيف اقتحم الجنود مستعمرات العدو وهم يهتفون بحياةجلالة القائد الأعلى للجيش، وهو ما لم يحدث بالقطع " [٢] .

إن الكتائب المصرية الثلاث التي دخلت فلسطين هي: الأولى والسادسة والتاسعة، كان يديرها ضباط أحداث تخرجوا من الكلية الحربية قبل إتمام دراستهم وقبل الوقت المحدد للحصول على الشهادة وكان من بينهم زكريا محي الدين، الذي أمر بالالتحاق بالكتيبة الأولى وجمال عبد الناصر الذي أمر بالالتحاق بالكتيبة السادسةوعبد الحكيم عامر، الذي أمر بالالتحاق بالكتيبة التاسعة [٣] .

ونتيجة لعدم الاستعداد للحرب أحس الضباط من خلال بيانات الحكومة أن الحرب سياسية(Political War)، وكان لهذه النغمة ما يبررها ويتناسق معها، فلم يكن معقولا أن تكون هذه حربا، فلا قوات تحشد ولا استعدادات في الأسلحة والذخائر ولا خطط ولا معلومات، ومع ذلك فان تلك القوات في ميدانقتال، اذن فهي حرب سياسية[٤]، وهذا ما تم على الجبهة الأردنية لاعتقاد الأطراف أن حلا سياسيا سيفرض على جميع الأطراف [٥] .

---

(1) Kenneth ،Bilby ،New Sta r in the Near East ،N. Y 1954 ،P35.T ،

(٢) يوميات جمال عبد الناصر عن حرب فلسطين، تقديم محمد حسنين هيكل، باريس، منشورات الوطن العربي ١٩٧٨. ص٣٧.وهذا الكتاب هو الوثيقة الوحيدة التي تركها جمال عبد الناصر مكتوبة بخط يده.

(٣) مجلة آخر ساعة، العدد ١٠٦٣ بتاريخ ٩ مارس ١٩٥٥.

(٤) يوميات جمال عبد الناصر عن حرب فلسطين، مصدر سابق، ص ٢٨.

(٥) سليمان موسى، مرجع سابق، ص ١٢٧.

كان ذلك هو التعبير الطبيعي عن نقص في وعي الحكومة المصرية السياسي الذي كان نتيجته عدم التنبه إلى مدى حجم الخطر الصهيوني في فلسطين وبالتالي عدم الاستعداد لمواجهته، وهو ما أشار إليه محمد عزة دروزه حيث قال: "إن الحكومات العربيةومنها مصر لم تقم خلال فترة الهدنة الأولى بأية محاولة جدية لإعداد أو تزويد جيوشها بما يلزم، وكأنأولو الأمر مصرين على الهزيمة "[١].

وفي ٢٧ يونيو ١٩٤٨، اجتمع الكونت فولكبرنادوت بممثلين عن العرب وعن الصهاينة كل على انفراد وعرض عليهم مقترحاته الأولى التي جاء فيهاما يلي[٢]:

١- نؤلف فلسطين بحدودها التي نص عليها الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢، أي بما فيها الأردن اتحاد يضم وحدة عربية وأخرى يهودية وتعين الحدود بين العرب واليهود على أساس ما يعرضه الوسيط الدولي من مقترحات.
٢- يعمل الاتحاد علىتدعيم المصالح الاقتصادية المشتركة والإشراف على المشروعات الإنشائية مع تنسيق السياسة الخارجية والدفاع المشترك.
٣- يحق لكلفرد الاستقلال بشؤون الهجرة إلى أراضيه لمدة عامين، وبعدها يحق لكل فريق مساءلة مجلس الاتحاد للوحدتين، وإعادة النظر في سياسة الهجرة إلى أراضيه بما يتفق ومصلحة الفريق الآخر.
٤- ضمان الحقوق الدينية وحقوق الأقليات كما نص دستور هيئة الأمم.
٥- حق العودة لسكان فلسطين الذين غادروها بسبب النزاع دون قيد واسترجاع ممتلكاتهم.

وأضاف برنادوت للمقترحات السابقة ملحقا جاء فيه:

١. ضم منطقة النقب بأكملها أو جزء منها إلى العرب.
٢. ضم منطقة الجليل الغربي كلها أو بعض منها إلى إسرائيل.
٣. ضم منطقة القدس للعرب مع إعطاء إسرائيل حرية العمل ذاتيا.
٤. بحث وضع يافا.

رفضت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مقترحات برنادوت وجاء الرفض على شكل مذكرة قدمها الأمين العام للجامعة نورد ملخا لها كما يلي [٣].

١- الدول العربية احترمت الهدنة وشروطها لكن الصهاينة لم يلتزموا بشيء فأدخلوا الأسلحة والمؤن والذخائر ومئات المهاجرين واستولوا على عدة مواقع إستراتيجية ومونوا قراهم المحاصرة.

---

(١) مقابلة الباحث معه بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٨٥ بدمشق.
(٢) ملف وثائق فلسطين، ج١ مصدر سابق،، ص ٩٥٣. وثيقة رقم ٢٢٢.
(٣) محمد فيصل عبد المنعم، أسرار ١٩٤٨، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٨، ص ٤١٢.

٢- المقترحات ما هي إلا صورة من مشروع فرار التقسيم الذي أماني الصهاينة بإقامة دولة لهم ويتجاهل أماني العرب أصحاب البلاد الأصليين.
٣- تعتبر هذه المقترحات أراضي الأردن جزءا من فلسطين، الأمر الذي يخالف الواقع ويرفضه لأن شرق الأردن دولة مستقلة وعضو في الجامعة العربية.
٤- جاءت مقترحات برنادوت مخيبة لآمال العرب فقد منحت الصهاينة أكبر مما أعطاها قرار التقسيم.

لذلك فاللجنة السياسية للجامعة العربية ترفض قبول المقترحات وتنادي باستئناف القتال.كان ذلك بالنسبة للموقف العربيومهم بالطبع الحكومة المصرية.

أمّا بالنسبة لموقف الصهاينة من مقترحات برنادوت فأنهم رفضوها أيضا مبررين رفضهم بأن تلك المقترحات تعطي القدس للعرب، غير أن هناك أسباب أخرى جعلتهم يرفضون تلك المقترحات ومنها[١] .

١- ثقتهم بمقدرتهمالعسكرية وخاصة بعد وصول الإمدادات من الخارج.
٢- طمعهم في احتلال مناطق جديدة.
٣- اعتقادهم بأن ميزان القوى العسكرية سيكون في صالحهم.

أمام رفض الجانبين العربي والصهيوني لمقترحات برنادوت، تقدم في ٥ يوليو من نفس ألعاممقترحات أخرى جديدة مع تعديلات غير أساسيةومنها [٢] :

١- مد أجل الهدنة الأولى.
٢- تجريد منطقة القدس من الأسلحة.
٣- تجريد مصفى البترول في حيفا من السلاح.

ترددت الدول العربية في قبول اقتراح مد أجل الهدنة، وانتهى الأمر بقرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية إثر الاجتماع الذي عقدته في ٨ يوليو من نفس العام برفض تلك المقترحات وتولى عبد الرحمن عزام إبلاغ برنادوت الرفض قائلا: "لقد اتضحت استحالة إقناع الأقلية اليهودية بالتخلي عن مطامعها السياسية...وتصميمها على فرض إرادتها بالقوة والإرهاب على الأكثرية الساحقة لأهل البلاد....أضف إلى ذلك انتهاك الأقلية لشروط الهدنة واستغلال فترة الهدنة كوسيلة لمضاعفة عدوانها ضد العرب ولإغراق البلاد بسيل من المهاجرين، كل هذه العوامل تضطر الدول العربية أن لا توافق على تمديد الهدنة [٣] .

---

(١) سليمان موسى، مرجع سابق، ص ٣١١.
(٢) محمد فيصل عبد المنعم، مرجع سابق، ص ٤١٦-٤١٨.
(٣) سليمان موسى، مرجع سابق، ص٣٧٤.

وفي يوم ٧ من نفس الشهر زار الملك فاروق الجبهة المصرية مشجعا ومتمنيا لجيشه الانتصار[١]، ونسي الملك أو تناسى أن المعركة لن تُخاض بالتمنيولا بالعبارات الرنانة، فهل يكفي أن يتمنى الملك فاروق أو غبره النصر لجيشه ليحقق الانتصار!

وبالتاي نستطيع أن نقرر أنه من منطلق اللا مسؤولية والدجل السياسي اندفعت اللجنة السياسية وقررت رفض تمديد الهدنة والأمر باستئناف القتال، دون أن يخطوا الحكام العرب خطوة واحدة لتوحيد قيادة الجيوش العربية لتتمكن من القيام بعمل حاسممن أجل تحقيق النصر وتحرير فلسطين، ولم تقم الحكومة المصرية بأية مناورة مشتركة أو وضع خطط مشتركة للجيوش العربيةوخلال فترة الهدنة لم تحول سد النواقص التي يحتاجها الجيش من عدد وعتاد، فقط تمنى الملك لقواته الانتصار!

(١) محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة ج٢، مصدر سابق، ص ١٨٤.

فماذا كانت النتيجة في الجولة التالية والعودة للقتال بدءا من٨ حتى ١٨ يوليو ١٩٤٨؟
حددت مهمة القوات المصرية الموجودة في فلسطين عند تجدد القتال بما يلي [١] :
١- تأمين خطوط المواصلات بتطهير المستعمرات الإسرائيلية.
٢- التقدم جنوب تل الربيع في الوقت الذي ستكون فيه باقي الجيوش العربية مستعدة لإجراء مثل هذا التقدم من جانبها.

أمّا القوات الإسرائيلية فأقامت خطا موازيا لخط القتال المصري واحتلت عدة قرى مما أدى إلى اشتباك القوات المصرية مع القوات الإسرائيلية في غدة عمليات فعقد مجلس الأمن يوم ١١يوليو ١٩٤٨حلسة برئاسة مانولسكي (مندوب أكرانيا) وحضر الجلسة الوسيط الدولي (الكونت فولك برنادوت) الذي طلب من مجلس الأمن التدخل لوقف القتال، وبعد جدل عنيف شارك فيه ممثلو الدول الكبرى، تقدم رئيس الوفد الأمريكي (جيسوب) بمشروع إلى هيئة الأمم دعا فيه الحكومات والسلطات صاحبة الشأن إلى الاستمرار في التعاونمع الوسيط الدولي لفلسطين وفقا لقرار مجلس الأمن الصادر يوم ٢٩ مايو ١٩٤٨، الذي يأمر بوقف القتال غورا دون قيد أو شرط في مدينة القدس، فوافق مجلس الأمن على هذا المشروع وأصدر قراره بذلك يوم ١٥ يوليو من نفس العام بأغلبية سبعة أصوات وامتناع ثلاثة عن التصويت وبذلك فرضت الهدنة الثانية[٢] .

وفي بادئالأمر اقتصر قبول الدول العربية للهدنة الثانية على مدينة القدس، فعقدت اتفاقية جبل المكبر في ٧ يوليو من نفس العام ثم أبرقوا للوسيط الدولي يوم ١٧ من نفس الشهر بالموافقة على قبول الهدنة في جميع الجبهات، وعلى الرغم من قيام الهدنة الثانية رسميا هاجمت القوات الإسرائيلية، القوات المصريةالمتواجدة في المجدلوحاصروا القوات المصرية في الفالوجا من ١٥ -٢٠ أكتوبر ١٩٤٨، فاجتمعت القيادة العربية المشتركة للجيوش العربية في عمان في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٨ بحضور عدد من رؤساء الحكومات العربية ومنهم رئيس الحكومة المصرية (محمود فهمي النقراشي) لتدارس إمكانية فك الحصار عن القوات المصرية المحاصرة، غير أن الأردن رفض ذلك [٣] ويرجع محمد عزة دروزه موقف الأردن المعادي لمصر آنذاك، نتيجة تأييدها للهيئة العربية العليا وتشجيعها لها على عقد المؤتمر الوطني في

---

(١) محمد فيصل عبد المنعم، مرجع سابق، ص ٣٩٥. وانظر: بدوزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج١، القاهرة الهيئة العامة١٩٦٢، ص١٠٧.

(٢) U N.Security Council، Supplement No 3 For July ، 1948. وانظر أيضا: ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، ص ٩٤١-٩٤٢.، .

(٣) أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، بيروت – صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٦٦، ص ٢٦٧.

غزة [١]، وكان حصار الجيش المصري في الفالوجا من أهم ما يقلق بال القيادة المصرية، واتضح أن هناك مؤامرة تمثلت في تراخي القوات الأردنية والعراقية في الاستجابة لنداء مصر كي تستخدم هاتان الدولتان قواتهما في الجبهة الشرقية لتخفيف الضغط عن القوات المصرية المحاصرة[٢].

كذلك اتضح التآمر ضد القوات المصرية من خلال الخطة التي عرضها جلوب (قائد القوات الأردنية) لإنقاذ القوات المصرية المحاصرة وتتلخص في أن يقود تلك القوات أحد الضباط الانجليز وهو الميجرلوكتليلا بدون أية حماية مسافة ابتنى عشر ميلا بعد إتلاف سلاحهم، غير أن الجيش المصري رفض ذلك [٣].

أثارت تلك المواقف غضب الحكومة المصرية واتهمت الحكومة الأردنية بالآمر، بالإضافة إلى رفض السلطات البريطانية مساعدة مصر وفقا لاتفاقية التحالف والصداقة المعقودة عام ١٩٣٦، بينهما، وذلك بعد أن تعرضت الأراضي المصرية نفسها للغزو الصهيوني من خلال مجموعات خفيفة باتجاه العريش في ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨، وهي المرة الأولى في التاريخ المعاصر التي تخترق فيها حدود مصر الدولية[٤].

اتفاقية الهدنة المصرية - الإسرائيلية الدائمة:

قبلت الحكومة المصرية هذه الاتفاقية في ٢٤ فبراير ١٩٤٩، تحت ضغوط عسكرية شديدة، وبناء على قرار مجلس الأمن رقم ٦٢ الصادر في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨، الذي نص على أنه لأجل إزالة التهديد للسلام في فلسطين، ستقام هدنة في جميع قطاعات فلسطين، وبناء على ذلك فان المجلس دعا جميع الأطراف في النزاع في فلسطين بموجب المادة ٤٠ من الميثاق للسعي للاتفاق حالا عن طرق الوسيط الدولي هدنة دائمة فورية[٥].

وعليه توقف القتالعلى الجبهة المصرية، وتوجه وفد من الإسرائيليين وآخر من المصريين إلى جزيرة رودس للتفاوض من أجل توقيع الهدنة الدائمة، وكان ذلك أول تفاوض رسمي مباشر بين دولة عربية وبين الكيان الإسرائيلي، وقد مثّل الوفد العسكري المصريالقائمقام محمد إبراهيم سيف الدين والقائمقام محمد كامل عبد

---

(١) مقابلة الباحث معه بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٨٣ بدمشق.

(٢) صلاح العقاد، مرجع سابق، س ١٤.

(٣) مذكرات جلوب / مصدر سابق، ص ١١٥ وأنظر أيضا: John Kimch and David، op.cit، p، 255.

(٤) صلاح العقاد، مرجع سابق، س ١٤.

(٥) قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧- ١٩٧٢، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، ١٠٨.

الرحمن، ومثّل الوفد العسكري الإسرائيلي: الدكتور والت رايتان (مدير إدارة الخارجية) والقائمقام ايجال يادين (رئيس أركان العمليات الحربية) بحضور الدكتور رالف بانش القائم بأعمال الوسيط الدولي والجنرال وليم رايليمن المراقبين الدوليين وكانا ممثلين عن هيئة الأمم المتحدة [١].

حرصت مصر على أن تكون هذه المباحثات ذات طابع عسكري حتى لا تنطوي على أي اعتراف ولو ضمنيا بالوجود الصهيوني، واستمرت المفاوضات من ١٢ يناير حتى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ من أجل مد الهدنة واعتبرت هذه الاتفاقية سارية المفعول فور توقيعها يوم الخميس ٢٤ فبراير من نفس العام بجزيرة رودس وبمقتضاها تعهد كل من الطرفين طبقا لقرارات مجلس الأمن بعدم اللجوء للقوة العسكرية من أجل تسوية قضية فلسطين، وألا يقوما بأي عمل عدائي عسكري بعد اليوم [٢]. وتقرر أيضا توقيع هدنة عامة بين قوات الطرفين برا وجوا وبحرا وإقامة خطوط للهدنة لا تتخطاها قواتهما كما شملت الاتفاقية ثلاثة ملاحق، خصص الملحق الأول لكيفية انسحاب القوات المصرية المحاصرة في الفالوجا، والملحق الثاني خصص إلى المنطقة الجنوبية بحيث تكون القوات الرابطة فيها دفاعية وتناول الملحق الثالث تعريف القوات الدفاعية التي شملت:

أولا:القوات البرية جُعل حد أقصى لهذه القواتثلاث كتائب لا تزيد عدد كل منها على ٨٠٠ ضابط ورتب أخرى، ويجب أن تُجرد من الأسلحة الثقيلة.

ثانيا:القوات الجوية: يحظر على القوات الجوية المصرية إنشاء مطارات حربية أو ممرات أو أراضي نزول أو تجهيزات لازمة للطيران، كما يمنع صعود أو هبوط أية طائرة إلاعند الضرورة القصوى

ثالثا:القوات البحرية، عدم السماح بإنشاء قوات بحرية ولا يصرح للبوارج أو المراكب البحرية المصرية أن تدخل المياه الإقليمية المجاورة[٣].

وما يود الباحث قوله أن الهدنة الدائمة المصرية- الإسرائيلية، كانت خاتمة فصل مأساوي في تاريخ القضية الفلسطينية ترتب عليها أوضاع جديدة سياسية وعسكرية واجتماعية خطيرة وقبلت مصر بالأمر الواقع، وبذلك خطا النظام المصري الخطوة الأولى في سلسلة التراجعات العربية والتفريط بالحق الفلسطيني والماثل أمام أعيننا الآن !

وكان المستفيد الوحيد من تلك الاتفاقية هو الكيان الإسرائيلي، حيث اعترفت تلك الاتفاقية ضمنا بوجود هذا الكيان الإسرائيلي المغتصبوبقواته البرية والبحرية والجوية وبميا هه الإقليمية!! وخرج الكيان الإسرائيلي من حرب ١٩٤٨ واتفاقيات

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، ص ١٠١-١٠١٢، وثيقة رقم ٢٤٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٠٣.
(٣) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، ص ١٠١٢-١٠١٣.

الهدن الدائمةوقد سيطر على ٧٨ % من أرض فلسطين، وتحطم بنيان الشعب الفلسطيني وبدأت معاناته بلا حدود ولا رحمةوكان القادمأشد وأقسى!

المطلب الثاني: مصر والبيان الثلاثي

ركزت القوى الامبريالية منذ صيف ١٩٤٩، على تثبيت أركان الكيان الإسرائيليالوليد غير الشرعي قي المنطقة العربية، فاتخذت لتحقيق ذلك عدة خطوات منها: عقد هدنة دائمة بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية والعمل على المصالحة بين العرب وهذا الكيان.

وكانت الخطوة التالية هي اعتراف هيئة الأمم المتحدة بوجوده ودخوله عضوا في المنظمة الدولية، أمّا الخطوة الثالثة، فكانت العمل على ضمان حمايته واستمرارية وجوده. زمن أجل تحقيق ذالك عًقد مؤتمرا في لندن من وزراء خارجيةكل من الولايات المتحدة الأمريكية (دين أتشسيون) وبريطانيا (بيفن) وفرنسا (شومان)، وأصدروا بيانا ثلاثيا في ٢٥ مايو ١٩٥٠، جاء فيه "إن وزراء خارجية الدول الثلاث درسوا موضوع السلام والاستقرار بين الدول الهربية وإسرائيل وموضوع شحن الأسلحة والعتاد إلى هذه الدول، وإن جميع الطلبات التي تقدم للحصول علىالأسلحة ستبحث على ضوء ما تحتاجه كل دولة لأغراض المحافظة على أمنها والدفاع عن نفسها [١] أ وأبلغوه إلى الدول العربية، وأدت هذه الدول الثلاث معارضتها لسباق التسلح بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي، وطالبت كل دولة يرخص لهابشراء السلاحمستقبلا عليها أن تؤكد أنها لا تنوي القيام بعمل عدواني ضد دولة أخرى، وبالطبعفالمقصودمن كل هذا الكلام الدول العربية، أما صنيعتهم دولة الكيان فلها شراء من الأسلحة ما نشاء وأن تستعمله كما تريد، مما مكنها من بناء ترسانة أسلحة نووية في الذقب المحتل، وتحصلت على كافة أنواع الأسلحة الفتاكة والمحظورة دوليا، فهل اتخذت دول البيان الثلاثي أي إجراء ضد الدولة الإسرائيلية.

اعتبرت مصر والدول العربية الأخرى أن هذا البيان دعامة جديدة لدولة الكيان الإسرائيلي، وهاجم الوزير المصري (عثمان عبيد) دول البيان الثلاثي فقال: "إن الدول الثلاث بتصريحها إنما تقدم للصهاينة عقد تأمين على الحياة بعد أن عاشت (دولتهم) وما زالت تعيش بقلب صناعي من الدولارات الأمريكية "[٢].

أمّا الرد الرسمي على هذا البيان فجاء من مجلس جامعة الدول العربية بعد أن عقدت جلستها في ١٢ يونيو ١٩٥٠، ببيان مهدت فيه بالإعراب عن حرصها على استتبابالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط ورغبتها في استكمال تسليحها لشعورها العميق بمسؤوليتها عن حفظ الأمن الدولي في هذه المنطقة، وطالبت بتنفيذ قرارا لأمم

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، ص ١٠٧٧، وثيقة رقم ٢٠٩ .

(٢) عارف العارف، النكبة ج٤، مصدر سابق، ص٩٣٣.

المتحدة الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتعويض عليهم عما فقدوهمن أملاك [١].

ويرى الباحث أن رد مجلس الجامعة العربية يفصح عن مدى عجز دولها وقلة حيلة هذه الدول وعجزهاأمام التحدياتالتي طرحتها القضية الفلسطينية، أمّانوايا دول البيان الثلاثي فانكشفت على حقيقتها، عندماقامت فوات أسرائيلية بجملة اعتداءاتعلى خطوط حدود الهدنة وحرقوا العلامات التي تشير لمناطق الحدود عدة مرات وغبروا أماكن تلك الإشارات لسرقة المزيد من الأراضي وكان ذالك بعد صدور البيان الثلاثي لكن تلك الدول لم تحرك ساكنا وكأن البيان الثلاثي وضع للتطبيق على العرب فقط !

فقامت الحكومة المصرية احتجاجا على ذلك بسحب ممثلها من لجنة التوفيق الدولية اوكذلكفعلت سوريا والأردن ولبنان، مؤكدين أنه لا يمكنالتفاوض مع الكيان الإسرائيلي تحت إشراف هذه اللجنة لمنحازة بالكامل لدولة الكيان الإسرائيلي [٢].

وظهرت أهمية الضمان الجماعي كرد عملي على البيان الثلاثي التي تقدمت بها مصر، فتم توقيع معاهدة الدفاع المشترك بين حكومات مصر وسوريا ولبنان والسعودية والعراق والأردن واليمن في يونيو ١٩٥٠، وعيّن ملحق عسكري للقيام بتوحيد السلاح والجهود العسكرية، غير أن هذه المعاهدة لم نفعل وظلت حبرا على ورق في أرشيف جامعة الدول العربية، وبعد توقيع تلك المعاهدة قام الكيان الإسرائيلي بعدة اعتداءات، فدمر غدة قرى فلسطينية وشرد آلاف السكان العرب وقام بتجفيف بحيرة الحولة، ولم تفعل معاهدة الضمانولا الجامعة العربية إلا مزيدا من البيانات والشجب والإدانة والاحتجاج!

المطلب الثالث: مصر ومحاولات ضم قطاع غزة

تعددت المشاريعالمطروحة بشأن مستقبل المنطقة الواقعة تحت إدارة الحكومة المصرية من جنوب فلسطين (قطاع غزة) ما بين اقتراح بضمها للأردن إلى إقتراح بضمها لمصر أو تسليمها إلى بريطانيا كي تنقل فيها قواتها المتواجدة حينذاك على ضفتي قناة السويس[٣].

---

(١) ملف وثائق فلسطين ج١، مصدر سابق، ص ١٠٧٩، وثيقة رقم ٢٦٠.

(٢) ليلى سليم القاضي، تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للصراع العربي –الإسرائيلي، ١٩٤٨-١٩٧٢، شئون فلسطينية، بيروت العدد ٢٢،، مركز الأبحاث الفلسطينية، يونيو ١٠٧٥، ص ٨٦.

(٣) حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص ٥١.

ومن المؤكد أن الرسمية العربية، لم تتقدم في تلك الفترة بأي اقتراح لتسليم هذه المنطقة إلى الهيئة العربية العليا أو إلى حكومة عموم فلسطين باعتبارهما الجهتين الرسميتين الفلسطينيتينالمعترف بهما آنذاك، كممثل للشعب الفلسطيني.

وبعد أن استكمل الملك عبد الله إجراءات ضم الضفة الغربية في مؤتمري عمان وأريحا سألفي الذكر، وفي الفترة اللاحقة لانعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في غزة، حاول الملك عبد الله التوصل إلى تسوية مع الهيئة العربية العليا لضم قطاع غزة للأردنمقابل أن يتولى الحاج محمد أمين الحسيني، منصب نائب الملك في المنطقة الفلسطينية[١] .

والباحث يستغرب هذا الأمر لأن الهيئة العربية العليا ورئيسها محمد أمين الحسيني، لم يكن يملك سلطة اتخاذ القرار بشأن مستقبل قطاع غزة، حيث كان للحكومة المصرية كامل السلطة، لذلك طوي مبكرا مشروع ضم القطاع إلى الأردن، وخاصة بعد النكبة واغتصاب الكيان الإسرائيلي ل ٧٨% من فلسطين التاريخية فقطع الاتصال البريبين الضفة الغربية والقطاع وكذلك بين الأردن والقطاع ا.

وقد أورد فيصل حوراني في مقابلة شخصية أجراها مع جمال الصوراني (عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) وممثل منظمة التحرير في مصر (١٩٨٥-١٩٨٨) .ذكر أن ه منذينير ١٩٤٨، استدعى وزير الدفاع المصري (مصطفى نصرت) كلا من رئيس بلدية غزة وخان يونس ورؤساء بلديات كل من: المجدل وبئر السبع والفالوجا الذين كانوا مقيمين بالقطاع، وكذلكموسى الصوراني، وأبلغهم الوزير بضرورة توقيع مذكرة تنص على دمج قطاع غزةبمصر، وهددهم مصرا على أن يتم التوقيع غورا وبحضوره، وحين أعربوا عن دهشتهم لهذا الطلب المفاجئ، صرخ فيهم قائلا:باللهجة المصرية مش عايزين تكونوا زينا؟ منتظرين أيه؟

غبر أنهم تخلصوا من ذلك بالحيلة قائلين له:أنهم سيرجعون إلى القطاع ويقومون بجمع توقيعات عدد كبير من الناس، وبغد خروجهم اتصلوا بالحاج محمد أمين الحسيني الذي كان ما يزال يقيم بالقاهرة وتحركوا جميعا وأجروا عدة اتصالات بقادة الدول العربية والإسلامية للضغط على الحكومة المصرية للتخلي عن فكرة الضم وبذالك أحبطت تلك المحاولة.

وذكر عبد الرحمن عوض الله " أنه في أوائل عام ١٩٥٠، حاولت بعض العناصر البرجوازية وشبه الإقطاعية الفلسطينية أن تدعو بضم القطاع إلى مصر، ولكنأبناء عصبة التحرر الوطنياستطاعوا أن يحشدوا الجماهير الفلسطينية لإحباط مؤامرة التقسيم " [٢] .

---

(١) أوراق الهيئة العربية العليا، بيروت، مركز الدراسات الفلسطينية وانظر أيضا: حسين ابو النمل، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٢) مقابلة الباحث معه / مصدر سابق.

والسؤال الذي يمكن طرحه:ماذا ستستفيد الحكومة المصرية، شخصيا وفلسطينيا وعربيا ودوليامن ضم قطاع غزة إليها؟

فالقطاع أصلا ليس جزءا من الأراضي المصرية، كما أن قرار عملية الضم يتناقض تماما مع توجهات الحكومة المصرية التي كانت وراء فكرة إقامة حكومة عموم فلستن، وكانت الحكومة المصرية تردد دوما أنها ستعمل في الأراضي الفلسطينية بمقتضى قرار الجامعة العربية الصادر في ١٢ أبريل ١٩٤٨، الذي سبق الإشارة إليه وكانت القيادة المصرية تؤكد على الالتزامبالعمل بهذا القرار وتنفيذه.

لذلك يميل لاستبعاد ما ورد من تلك المحاولات للأسباب التالية:

١- الكثافة السكانية لقطاع غزة.

٢- تعدد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانسكان القطاع منها. معنى ذلك أن الحكومة المصرية ستضيف لنفسها أعباء جديدة هي في غنى عنها، ثم أن القطاع في كل الحالات كان تحت إشراف تصرف الإدارة المصرية بدون ضم.

مصر عقب هزيمة حرب فلسطين:

عاشتمصر بعد هزيمة حربفلسطين ١٩٤٨ أزمة سياسية حادة، فوجد النظام المصري نفسه معزولا جماهيريا وفي مواجهة معارضة واسعة أجبرته علىقبول إجراء انتخابات جديدة، أدت في النهاية إلى عودة حزب الوفد إلى السلطة في ٣٠ يناير ١٩٥٠، وكان ضد رغبة الملك فاروق.

وتحدد موقف الجماهير في الإصرار على جلاء القواتالبريطانية عن قناة السويس ورفض بقاء القواعد العسكرية والوقوف ضد أية محاولة لربط مصر بالأحلاف العسكرية البريطانية أو الأمريكية، فوجد حزب الوفد أن الطريق الوحيد أمامه لضما استمرارية بقاءه في السلطة العمل على إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وإعلان المقاومة ضد الاحتلال البريطاني [١].

وفي فبراير ١٩٥١، أثناء المفاوضات المصرية- البريطانية، اقترح المفوض المصري أن تنتقل القوات البريطانيةالمتواجدةعلى ضفتي قناة السويس إلى منطقة غزة ويمكنها في حالة الحرب أن تعود في خلال أسبوع [٢] ويتساءل الباحث: كيف يمكن للجانب المصري المفاوض أن يعرض مثل هذا الأمر وهو يعلم أن ذلك مخالف للقانون الدولي لأن قطاع غزة ليس أراض مصرية، بل أمانة مؤقتة لا يجوز التصرف فيها وبريطانياتعلم ذلك.

---

(١) طارق البشري، مرجع سابق، ص ٢٣١-٢٣٣.

(٢) صحيفة الأهرام، القاهرة، بتاريخ ٩ فبراير ١٩٥٢.

هكذا حاول المفاوض المصري أن يدفع ثمنا فلسطينيا لحل المسألة الوطنية المصرية، غير ان العرض المصري واجه عدة عقبات كانت أولاها: مسألة اللاجئين الفلسطينيين وكيفية حلها[١].

وجاءت العقبة الأخرى من المفاوض البريطاني الذي ربط بين تنفيذ هذا الاقتراح وبين الصلح مع الكيان الإسرائيلي، فرد وزير الخارجية المصرية (محمد صلاح) أن نقل القاعدة البريطانية يمكن ان يتم في نطاق اتفاقية الهدنة الدائمة والقائمة مع (إسرائيل) منذ ٢٤ فبراير ١٩٤٩، أمّا مسألة الصلح فأنه يصعب على الرأي العام المصري قبولها أو تصورها، فأبدى السفير البريطاني أسفه على ذالك [٢] !!

ويذكر طارق البشري أن وزير الخارجية البريطاني، قد اقفل باب المفاوضات مع الحكومة المصرية حين أشار في خطابه إلى "أن الموقف البريطاني قاطع في عدم الجلاء وهاجم مصر لمنعها مرور البضائع الإسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة [٣].

وبعد أن فشلت الحكومة المصرية في مقايضة قطاع غزة بقناة السويس، قام وزير الخارجية المصرية بالرد على رسالة موجهة من الحاج محمد أمين الحسيني بالخصوص جاء فيها: " أن المخاوف التي انطوى عليها ذلك الكتاب لا أساس لها وأن مصر حريصة على عروبة فلسطين ملتزمة في ذلك السياسة التي قررتها جامعة الدول العربية حيال المسألة الفلسطينية " [٤].

ولإزالة الشك قام الحاكم الإداري العام في قطاع غزة (اللواء عبد الله رفعت) بتوزيع بيانا ورد فيه " إن مصر لن تضم هذا القطاع ولن تتركه بل ستبقيه وديعة في يدها.... فلتهدأ النفوس.....ولننظر إلى المستقبل بعين الثقة والأمل " [٥].

أدى فشل المفاوضات المصرية –البريطانية، إلى حرب العصابات التي بدأت ضد القوات البريطانية في قناة السويس مما أدى إلى زيادة التوتر السياسيين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، وكان حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢، فأقيلت الحكومة الوفدية في اليوم نفسه، وتشكلت حكومة نجيب الهلالي التابعةللملك فاروق مما شكل مقدمات موضوعية لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التي

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) طارق البشري، مرجع سابق، ص ٣٣٣.
(٣) المرجع نفسه، ص ٣٣٦..
(٤) أوراق الهيئة العربية العليا، مصدر سابق،، انظر أيضا: صحيفة الأهرام، القاهرة، بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٥١.
(٥) أوراق الهيئة العربية العليا، المصدر نفسه.

فتحت صفحة جديدة في تاريخ المنطقة كلها، فكيف تعاملت مع القضية الفلسطينية؟ هذاما يجيب عليه الفصل الثاني.